

وضع المرأة المصرية في عام ٢٠١٢
..تتميش..إقصاء..تراجع لدورها..
عدم تولي مناصب قيادية..فتاوى دينية وممارسات لقهر المرأة والنيل من مكتسباتها وحقها
كمواطنة مصرية

ورقة بإشراف

د.إيمان بيبرس

تنفيذ

فريق إدارة الإعلام

جمعية نهوض وتنمية المرأة

في العام الماضي قمنا بجمعية نهوض وتنمية المرأة برصد وضع المرأة المصرية في عام الثورة - ٢٠١١ ، وأدهشنا كم الإقصاء والظلم الذي تعرضت له في كافة القطاعات على الرغم من دورها العظيم قبل وأثناء وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وهو الدور الذي أشاد به الجميع في الداخل والخارج، وانتهت السنة ونحن لدينا آمال وطموحات في غد أفضل وعام جديد يحمل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لنصف المجتمع والشريك الأساسي المنسي - المرأة ، وكنا نأمل أن تتضافر كل الجهود الحكومية وغير الحكومية للعمل على مواجهة الظروف والمعوقات التي تقف أمام المشاركة السياسية للمرأة ومحاربة الموروثات الثقافية التي تعوقها عن القيام بدورها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وسن التشريعات التي تتصدى بحزم لما يمكن أن تتعرض له المرأة من عنف وتمييز، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الشاملة لها ولأسرتها.

ولكن ما اكتشفناه من خلال رصدنا لمختلف الأحداث التي مرت بها المرأة المصرية في عام ٢٠١٢ هو أنه لم يكن وضع المرأة المصرية أحسن حالاً بهذا العام عن سابقه، بل على العكس وجدنا حدة وعنف أكبر وغير مبرر يُمارس ضد المرأة، وتردي جسمي في وضعها على مختلف الأصعدة وبكل المجالات تقريباً.

بالنسبة لمشاركة المرأة المصرية سياسياً هذا العام يمكن رصدها من خلال مستويين كمرشحة وكنائبة، على مستوى مشاركتها كمرشحة ففي المرحلة الأخيرة من الإنتخابات البرلمانية والتي تمت بمطلع هذا العام واجهت المرأة المصرية نفس ما وجهته بالمرحلة الأولى من الانتخابات، فكانت المرشحة توضع بذيل القائمة الحزبية كديكور في أغلب الأحيان ليس أكثر وللإلتزام بما نص عليه القانون من ضرورة أن تتضمن قائمة المرشحين الحزبية لإمرأة واحدة على الأقل، كما وجدنا بعض الأحزاب تقوم بوضع صور الزهور بدلاً من صور المرشحات، إلى جانب تعرض بعض الناخبات لبعض الممارسات من محاولات البعض لتوجيههن أو مضايقتهن أو غيرها من الممارسات.

أما على مستوى مشاركتها كناخبة فوجدنا بشكل واضح منذ الجولة الأخيرة من الإنتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١/٢٠١٢، ثم في الانتخابات الرئاسية، وبعدها في الإستفتاء على الدستور الجديد، طوابير النساء الطويلة من مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. واللاتي

كن يحضرن خصيصاً منذ الصباح الباكر وعلى مدار اليوم كي يدلين ببطواتهن ويشاركن بقوة كالعادة.

ثم انعكست رؤية مرشحي الرئاسة للمرأة وقضاياها في برامجهم الانتخابية، والتي حاولت المرأة البحث عما يمكن أن يمثلها فيها ويحترمها ويصون كرامتها ويضمن لها حقوقها، ولكنها كالعادة خرجت صفرة اليدين، ولم تجد من المرشحين من يهتم بها كمواطنة لها كيانها المستقل.

بعدها اضطرت لخوض حرب شعواء لا تزال مستمرة حتى الآن لمواجهة الإقصاء في كل ما يتعلق بدستور جمهورية مصر العربية الجديد، بدءاً من تدني نسبة تمثيلها في اللجنة التأسيسية المسؤولة عن وضع الدستور الجديد، مروراً بمواد الدستور المعيبة التي تهدر حقوقها، وانتهاءً بما تم ممارسته ضدها من ممارسات لمنعها من التعبير عن رأيها والإدلاء بصوتها بحرية وسلاسة كما ينبغي.

المرأة ضيف شرف في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور

استمراراً للظلم الذي تعرضت له المرأة المصرية في التعديلات الدستورية في عام ٢٠١١، نجد سيناريو القهر المتعمد قد اكتمل من خلال وضع المرأة في صياغة دستور مصر الجديد، والذي بدأ من خلال نسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، والتي لم تتعد الـ ٦% بواقع ٦ سيدات من ١٠٠ عضو من أعضاء لجنة المائة ٤ منهن كن ممثلات حزب الحرية والعدالة - الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين . وعلى الرغم من المطالبات الحثيثة والتنديد من قبل المؤسسات المهمة بالمرأة والقضايا إلا أن الوضع استمر على ما هو عليه، ولم يتزعزع القائمون على تشكيل اللجنة عن موقفهم المتخاذل بالنسبة لقضية تمثيل المرأة في لجنة المائة.

مشروع الدستور الجديد وتهميش "تون النسوة"

ثم استمر بعدها هذا القهر من خلال مسودات الدستور الأولى والثانية، وانتهاءً بالمسودة التي تم إقرارها والتي تم التصويت عليها في الإستفتاء الأخير الذي تم بنهاية العام وتحديداً يومي ١٥ و ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢. حيث أنه فيما يتصل بالنصوص المباشرة نجد قصوراً شديداً في وضع ضمانات خاصة بحقوق المرأة. وعلى الرغم من عرض آراء العديد من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني فيما خرجت به اللجنة التأسيسية لوضع الدستور على رئيس الجمهورية خلال لقائه مع عدد من القيادات النسائية والتي تم إرسالها كذلك إلى الجمعية التأسيسية لوضع الدستور إلا أن ما حدث هو خروج مسودة نهائية تضرب بهذه المطالبات عرض الحائط ولا تكفل للمرأة أية حقوق، ولا تحتوي سوى على وعود بالاعتناء والرعاية لحقوق الأمومة والطفولة.

وقمنا في جمعية نهوض وتنمية المرأة بالإشارة إلى ما رآه العديد من المتخصصين والفقهاء الدستوريين والقانونيين من عوار حول بعض مواد الدستور، كان من ضمنها المواد المتعلقة بالمرأة والتي تقودها إلى نفق مظلم، فكنا ولازلنا نرى أنه طالما ورد في المادة الثانية من الدستور أن مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، فهي بالتالي تتسحب على جميع نصوص المواد الأخرى، ولا يوجد داعي لتكرار الإشارة إلى الشريعة في كل موضع مرة على أنها المبادئ وأخرى على أنها أحكام. فالحديث عن ربط المساواة بين الرجل والمرأة بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية سيفتح الباب أمام اجتهادات مختلفة ومتناقضة ستضر بالمرأة أكثر من خدمتها. ففتح الباب أمام آراء الفقهاء المختلفة قد يؤدي لممارسات ضارة كإباحة زواج القاصرات والختان وغيرها من الممارسات التي تتدرج تحت مظاهر العنف ضد المرأة.

كما جاءت مسودة الدستور خالية من أية ضمانات دستورية أو آليات تشريعية تحمي حقوق المرأة المصرية في المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة وغيرها، وتقلدها للمناصب القيادية، وحمائيتها من التمييز بوسائل وإجراءات عملية، وجاءت صياغة المادة فضفاضة وغير مبيّنة للآليات التي ستحكم كفالة الدولة لهذه الحقوق. بل وألغيت المواد التي تؤكد المساواة بين المرأة والرجل. وصارت المرأة مهددة بمنعها من العمل في ظل هذا الدستور المتهري وفي ظل مناخ مجتمعي يشوبه التشدد من قبل بعض من يطلقون عليهم لقب "شيوخ" والذين يطالبوا بعودة المرأة إلى المنزل وعدم الخروج منه إلا في حالة الضرورة القصوى .. هؤلاء الشيوخ الذين لم نسمعهم يطالبون بعودة المرأة للمنزل خلال ثورة الخامس والعشرين من يناير، فهل بعد أن شاركت المرأة بفاعلية في الميدان وتلقت الضربات والرصاص الحي والمطاطي- في الوقت الذي كان هؤلاء الشيوخ يفتون بحرمانية الخروج عن الحاكم صار فجأة رجوعها للمنزل لخدمة أسرتها أمراً واجباً وحتمياً وتقره الشريعة؟!!

المرأة أثناء وبعد الاستفتاء على الدستور الجديد

وعلى الرغم من ذلك التهميش والإقصاء المتعمد الذي تعرضت له في كافة المجالات و المواقع إلا أنها تثبت يوماً بعد يوم أنها كانت ومازالت المحرك الرئيسي لمجريات الأمور في كافة المناحي المصرية؛ فظهر جلياً استكمالها لمشوار نضالها الوطني المعتاد خلال مرحلة الاستفتاء على الدستور، فاشتركت قبله لتتناقش مع غيرها حول مواده، وأعلنت عن رفضها له من خلال بعض الوقفات كان أبرزها الوقفة التي تمت يوم ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ أمام تمثال نهضة مصر للتأكيد على حرية المرأة والحفاظ على كرامتها بالإضافة إلى رفض المتظاهرات للدستور.

وأثناء يوميّ الإستفتاء على الدستور لم تخضع لمحاولات البعض المضنية للتأثير عليها ومحاولة إرهابها المتعمد عن طريق التباطؤ المقصود داخل اللجان الانتخابية وترك الناخبات ينتظرن ساعات طويلة أمامها؛ فلم تتزعزع عزمتهن وصممت المرأة المصرية على الوقوف والانتظار لساعات طوال وتحملت المشقة لتدلي بصوتها، ولتقولها عالية أنها لم ولن تسمح لأي من كان بأن يحوّل ويغني صوتها وإرادتها الحرة فجاءت نسبة مشاركتها في الإستفتاء تتجاوز الـ ٦٠% على الرغم من الإعاقة المقصودة لطوابير التصويت في لجان السيدات وقطع التيار الكهربائي وتأخر فتح اللجان الفرعية والإغلاق المبكر لها بالعديد من المناطق بمختلف المحافظات، كما كان للنساء المصريات دوراً كبيراً في كشف مختلف الإنتهاكات والمخالفات التي حدثت خلال الإستفتاء داخل وخارج اللجان الانتخابية.

وبعد نتيجة الاستفتاء أعلنت رفضها لهذا الدستور الذي لم يكفل حقها في المجتمع، طاعنة في شرعيته، حتى أنه قامت مجموعة من السيدات بالتجمع أمام مجمع التحرير وقمن بقص شعرهن كنوع من الإعتراض على هذا الدستور حيث تجمعن من خلال دعوة نشرتها إحدى الناشطات اعتراضاً على الانتهاكات التي حدثت أثناء عملية الاستفتاء على الدستور، بعد أن تأكدت من مرور الدستور، في ظل تجاهله للمرأة وحقوقها وعدم مساواتها بالرجل، فجاءت الفكرة محاكاة لما فعلت ابنة إخناتون التي قصّت شعرها تماماً منذ ٣٣٠٠ عام اعتراضاً على الظلم الذي تعرض له والدها.

وها هي المرأة المصرية تكمل حالياً المشوار بالتفكير في المستقبل وتضع الخطط الوطنية لمرحلة ما بعد الدستور الجديد وعما يجب أن يكون عليه مستقبلها ومستقبل أبنائها. فربما لا تكون النتائج الرسمية وحدها غير كافية للقول بأن نساء مصر يرفضن الدستور، لكن المؤكد أنهم يرفضن التهميش ويتزايدن إصرارهن على نيل حقوقهن كلما زادت حدة العنف إتجاههن.

حكومة هشام قنديل .. النتيجة ٢ من ٣٦

وجه آخر من تهميش المرأة في المجال السياسي كان وضعها في الحكومة الجديدة التي تشكلت بعد انتخاب الرئيس الجديد، وعلى الرغم من أنه خلال ٢٠١١ بدت المرأة شبه غائبة في الوزارات المتعاقبة فلم يكن نصيبها غير ثلاثة وزيرات في حكومة الجنزوري، ولم يكن الوضع أفضل حالاً في عام ٢٠١٢ بل تردى بشكل أكبر بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة د. هشام قنديل في يونيو ٢٠١٢، فمن ٣٦ وزير نجد سيدتين فقط استطاعتا الحصول على حقيبتين وزيريتين وهما

الدكتورة/ نجوى خليل، وزيرة للتأمينات والشؤون الاجتماعية والدكتورة/ نادية زخاري، وزيرة للبحث العلمي.

والمتابع بشكل عام لأداء وزارات هذه الحكومة لا يجد من الإنجازات -إن وجدت ما يبشّر بمستقبل أفضل للمرأة المصرية، بل تصدر القرارات والتصريحات من هذا الوزير وذلك دون التفكير لتأثيرها على المدى القريب والبعيد، فتصريح وزير التربية والتعليم بالسماح بالضرب في المدارس مادام غير مبرح فتح الباب للبعض للقيام بعدد من الانتهاكات في حق فتيات أكبادنا، فلم تسلم المرأة سواء طفلة أو شابة أو متقدمة في العمر من هذا التهميش، وتعرضت للعنف بمختلف أشكاله، ففوجئنا بمعلمة منتقبة تقوم بقص شعر تلميذتين بالصف السادس الابتدائي بأحد المدارس بالأقصر بدعوى عدم انصياعهما لأوامرها بارتداء الحجاب! .. وهي الواقعة التي تعد انتهاكاً لحقوق الإنسان وللحرية الشخصية وحرمة الجسد الخاص، بل ونظراً لعدم التعامل بشكل رادع مع هذه الحادثة الأليمة التي بها تعدي جسدي ونفسي على الطفلتين وجدنا أن هذه الحوادث تتكرر ليتعرض لها فتيات ونساء في المترو وفي الشارع، بحيث تفاجأ الآمنات في الشارع بأحدهم أو إحدهن تقوم بإخراج مقص لتقوم بقص شعرها في تعد جسيم على جسدها وحقوقها كمواطنة.

الشريعة .. الذريعة لقهر المرأة!

المرأة المصرية قد اكتشفت بهذه السنة الأخيرة طوفان هادر من الممارسات والمطالبات التي ترغب في إقصائها وإلغاء نصف المجتمع والعصف بها وبحقوقها، ووجدت نفسها في مواجهة تيارات تدعي انتمائها للإسلام لا يرون المرأة سوى وعاء للإنجاب ليس إلا، ولذا لا يتحدثون سوى بتقاهات مثل إلغاء قوانين الأحوال الشخصية من خلع وولاية تعليمية وحضانة ورؤية، وإباحة ختان الإناث، وزواج القاصرات وغيرها، مما جعل قطاعات عريضة من النساء بمختلف الطبقات الاجتماعية يشعرون بأن وضعهن بمختلف الأصعدة دخل المجتمع بات مهدداً، فخرجن لإعلان رفضهن لسلب حقوقهن والتلاعب بمصيرهن.

ويعد أسوأ ما في الأمر هو أن البعض يستخدم الدين من أجل انتهاك قيمة وكرامة المرأة المصرية، والدين بريء من هذا، فبحلول عام ٢٠١١ أغرقنا المتشدقين بالدعوات الرجعية بمطالبات بإلغاء قوانين الأحوال الشخصية بدعوى أنها قوانين سوازنية وغير مطابقة للشرع، وهو الأمر الذي تم نفيه من قبل العديد والعديد من الشيوخ المستنيرين، بل وتطور الأمر

في عام ٢٠١٢ لنصل إلى المرحلة التي يطالب فيها ممثلي الشعب في مجلسي الشعب والشورى سابقاً بكل ما يعود بالمرأة للعصر الحريم:

- فوجدنا أحد نواب مجلس الشعب ينادي بإجازة **ختان الإناث**، وهو نائب سلفي قدم مقترح مشروع بتعديل قانون تجريم عملية ختان الإناث بحيث يلغى تجريم هذه الفعلة الشنعاء، وهو الاقتراح الذي أعرنا في جمعية نهوض وتنمية المرأة عن رفضنا وتحفظنا التام له، والذي يعد ردة في مجال القوانين الخاصة بالمرأة لأن قضية الختان محسومة ولا تحتاج إلى إعادة صياغة أو إلى استطلاع المزيد من الآراء بين رجال الدين أو طرح النقاش على المستوى العلمي فقد دار جدلاً كبيراً حول هذه القضية على مدار سنوات عديدة مضت واتضح أهمية تجريم ممارستها إلا في حالات الضرورة والتي يحددها الأطباء المختصين فقط.
- وفي وقت سابق، كانت اللجنة التشريعية في هذا البرلمان قد تلقت اقتراحاً بخفض سن الزواج بالنسبة للفتيات من ١٨ سنة إلى ١٢ سنة، بالإضافة إلى تصريحات محمد سعد الأزهري عضو اللجنة التأسيسية للدستور حول أحقية زواج الفتاة عند بلوغها وإن كان عمرها تسع سنوات.. أي أنهم يريدون فتح الباب **لزوج القاصرات** والذي يعد درياً من البغاء المقنّع والإتجار بالبشر .. الأمر الذي يخالف القانون والتشريعات والاتفاقيات الدولية، وله العديد من الآثار السلبية على الفتاة سواء من الناحية الصحية الجسدية أو النفسية أو الاجتماعية وغيرها.
- لتخرج بعدها علينا نائبة حزب الحرية والعدالة عزة الجرف الشهيرة بـ"أم أيمن" لتطالب بإلغاء **قانون التحرش** ملقبة بالمسئولية على المرأة في حدوثه، بورة ذلك بأن سبب التحرش هو عري النساء وبالتالي فالتحرش غير مخطئ! .. بل وكانت قد صرحت من قبل بعدة مطالبات لها مثيرة للجدل والاستغراب أهمها فحص السجل الإجرامي للشهداء، إلغاء قانون الخلع، ومنع إثبات أبناء الزنا، وأيضاً المطالبة بقانون يسمح للزوج بإغتصاب زوجته، ومنع المرأة من السفر لأن به خلوة مع رجال غير زوجها. وطالبت كذلك بإلغاء منح الجنسية لأبناء المصريات المتزوجات من أجنبي، وإلغاء قانون إخبار الزوج لزوجته الأولى إذا رغب في الزواج عليها بحجة "تفتيت الأسرة"، وإباحة ضرب الأطفال، وإلغاء قانون ملكية الشقة للزوجة لأن الرجل أصبح مهدداً بالطرد من منزله. فأسهمت بتصريحاتها تلك في تعزيز اضطهاد المرأة ومنع ارتقائها على الرغم من كونها ممثلة لها في البرلمان، وبدلاً من أن تقوم بدورها في تمثيل المرأة المصرية طالبت بإهدار كرامتها والإنتقاص من حقوقها.

وانعكست هذه الأمور السالف ذكرها على الواقع الذي عايشته المرأة المصرية خلال هذا العام- ٢٠١٢ ، فقامت قافلة طبية تابعة لحزب الحرية والعدالة بعرض إجراء عمليات ختان شبه مجانية لفتيات قرية أبو عزيز بالمنيا كنوع من الدعاية الانتخابية إلى جانب توزيع الزيت والسكر على المواطنين وكأن انتهاك أجساد بنات مصر صار أمراً يسيراً على أي شخص. ولولا تعاون أهالي القرية وتدخل المجلس القومي للمرأة وتدخل المسؤولين لاستمرت هذه الجريمة وهذا الانتهاك للقانون.

أما عن وقائع التحرش فلم تسلم مواسم الأعياد من وقوع حالات عدة، هذا بخلاف ما يحدث في الشوارع و الميادين، و قد رصد تقرير لمكتب شكاوي المجلس القومي لحقوق الإنسان أن حوالي ٦٤% من نساء مصر يتعرضن للتحرش الجنسي سواء باللفظ أو بالفعل في الشوارع والميادين العامة مما جعل مصر تحتل المرتبة الثانية علي العالم بعد أفغانستان في التحرش الجنسي.

وفي بعض الأحيان تعرضت بعضهن إلى نوع من **التحرش المنظم**، حيث أكدت العديد من الشواهد على أن النساء مستهدفات في المسيرات والمظاهرات، لأن المرأة هي التي تعطي زخماً اجتماعياً وأهمية للتظاهرات والاحتجاجات. ونجد على رأس المستهدفين لها تيار الإسلام السياسي الذي ينكل بالسيدات في الشوارع لإجبارهن على البقاء في منازلهن، بحيث يبث الرعب داخل السيدات والرجال أيضاً فيتخوف كل رجل من نزول زوجته أو أخته أو ابنته حتى لا تتعرض للإعتداء، كنوع من الإبتزاز السياسي ومحاولة غير مقبولة لترويع الآمنات لمنعهن من التعبير عن آرائهن بحرية، ويعد الإعتداء على النساء في مسيرة ٨ يونيو بميدان التحرير وعلى الناشطة السياسية شاهدة مقلد، وعلا شبهة عضو حزب التحالف الشعبي وغيرهما في أحداث الاتحادية خير دليل على استهداف الناشطات بشكل خاص والنساء بشكل عام، فلماذا لم تتعرض المتظاهرات والمعتصمات إلى هذا الأمر في الميدان خلال الثورة؟! .. الإجابة بالطبع واضحة.

تهاني الجبالي .. آخر مظاهر إقصاء المرأة بعام ٢٠١٢

بعد صدور نتيجة الإستفتاء على الدستور الجديد تم إقصاء واستبعاد سبعة أعضاء من المحكمة الدستورية العليا في سابقة تاريخية لم تحدث من قبل في تاريخ القضاء المصري! ؛ وأكد البعض أن ما حدث يخالف كافة النصوص الدستورية والقانونية التي تؤكد عدم جواز عزل أحد القضاة من موقعه، وكان على رأس المستبعدين المستشار تهاني الجبالي حيث استبعدت وتم الإطاحة بها من تشكيل المحكمة الدستورية العليا. وأشار البعض لكون هذا الإجراء بمثابة عقاب لها لموافقها المغايرة لسياسات النظام الحالي، خاصة في ظل تشريع نص دستوري جديد أكد

العديدون أنه وُضِعَ خصيصاً من أجل إقصائها من منصبها وإعادتها لصفوف المحامين مرة أخرى في اعتداء صارخ وصادم على السلطة القضائية كلها، واستمراراً لمهزلة تحجيم الهيئات القضائية. فالمستشارة تهاني الجبالي هي أول امرأة مصرية تتولى مهنة القضاء في الحقبة المعاصرة، حيث صدر في ٢٢ يناير ٢٠٠٣ قراراً جمهورياً بتعيينها ضمن هيئة المستشارين بالمحكمة الدستورية العليا كأول قاضية مصرية حتى عام ٢٠٠٧ حيث عينت الحكومة المصرية في ذلك العام ٣٢ قاضية، و لكن لم يتم ضم أي قاضية أخرى في المحكمة الدستورية مما أبقى القاضية تهاني الجبالي صاحبة لأعلى منصب قضائي تتولاه امرأة في مصر.

الغريب أنه يتم تطبيق هذا القرار بموجب المادة ٢٣٣ من الدستور، وذلك في الوقت الذي يتم فيه تجاهل تطبيق المادة ٢٣٢ من باب الأحكام الانتقالية "أو ما يسمى بقانون العزل السياسي"، والذي ينص على منع قيادات الحزب الوطني المنحل من ممارسة العمل السياسي والترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية لمدة عشر سنوات من تاريخ العمل بالدستور فقد ضم قرار التعيين الذي أصدره الرئيس محمد مرسي لـ ٩٠ عضو بمجلس الشورى ٥ من أعضاء الحزب الوطني المنحل. هذه الانتقائية في تطبيق مواد الدستور ونصوص القوانين تجعلنا نتساءل عن سبب أو أسباب إستهداف المستشارة تهاني الجبالي القاضية المصرية الوحيدة في تاريخ مصر المعاصر.

مصر النهضة إلى أين؟

إن تقدم الأمم يُقاس بدور المرأة التنموي فيها، فأى نهضة تلك التي يتحدث عنها البعض في ظل هذا التراجع والتدني الغير المسبوق لوضع المرأة المصرية؟

.... يبقى في النهاية أن نؤكد على أن المرأة المصرية مستمرة في نضالها، ولم ولن تستلم للواقع المرير الذي يحاول أن يفرضه عليها فاقدم البصيرة والشرعية، ممن يحاولون إستغلالها وفق أهوائهم، ونحن على ثقة أن تلك المرأة القوية الباسلة التي ضحت بكل غال ونفيس ولم تبخل على الوطن بدمائها وروحها والتضحية بأبنائها لن ترسخ لمحاولات إقصائها وتهميشها والإطاحة بها، ولدينا يقين أن استغلال تيار الإسلام السياسي للنساء من باب الحفاظ على الدين والشريعة لن يدوم طويلاً، وستحقق المنشود بإرادتها الحرة وعزيمتها القوية.